

ضرورة المراقبة على أصول الثورة وركائز استقلال بلد الإمام الخميني (هـ)

الحضور: رئيس الجمهورية وهيئة الوزراء

المكان: طهران . حسينية الإمام الخميني (هـ)

المناسبة: ذكرى استشهاد رجائي وباهر وأسبوع الحكومة

الزمان: ١٣٩٤/٦/٤ ش. ١٤٣٦/١١/١١ هـ. ٢٠١٥/٠٨/٢٦ م.

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

من المصادفات الحسنة والمباركة إن شاء الله اقتران هذا اللقاء بذكرى ولادة سيدنا ثامن الأئمة (عليهم السلام) علي بن موسى الرضا. نتمنى أن نتهلل جميعاً إن شاء الله من بركات تلك الروح الطاهرة السامية. من أكبر مفاخر بلادنا وامتيازاتها وجود مرقد الطاهر فيها. مهما استطعنا العمل على تعظيم مكانته الرفيعة وتوجيه القلوب نحوه لكان ذلك يقيناً لصالح روحنا الدينية المعنوية ولصالح بلدنا. مثلاً، يمكن للسيد آخوندي (٢) أن يفكر بقضايا الطرق والقطارات السريعة إلى هناك، حتى يعملوا ويمكن للناس أن يذهبوا ويحيثوا بمسافة أقل، هذه من الأمور التي يمكنها إن شاء الله أن تكون مبعث بركة وخير للحكومة.

ونحیی ذكرى الشهداء العزیزین، رجائی وباهر. أسبوع الحكومة يقام منذ سنين، والتقليد جار على أن تكون هذه المناسبة فرصة للمسؤولين الدؤوبين في الحكومة كي يرفعوا تقاريرهم بخصوص جهودهم ونجاحاتهم وعزائمهم للسنة القادمة أو لعدة سنوات قادمة، وأن يكرموا ويقدم لهم الشكر من قبل المسؤولين والجماهير على الأعمال التي تم إنجازها، وأن تطرح بعض الأحيان نقاط وملاحظات وتنبهات، أو تطرح النواقص والمطالبة بتأمينها، هذا هو الهدف من أسبوع الحكومة، بيد أن النقطة الجديرة بالاهتمام هي أن أسبوع الحكومة بمثابة العيد بالنسبة للحكومة، بمعنى عودة سنوية لمناسبة معينة - والعيد بهذا المعنى - والوقت الخاص بالبيان والكلام وما إلى ذلك.

المناسبة المقررة لهذا الأسبوع هي من أكثر ذكريات البلاد مرارة، أي استشهاد عزيزين بارزين هما الشهيد باهر والشهيد رجائي. وقد صادفت هذه الذكرى في هذا العام أسبوع الكرامة، لكن هذا الأسبوع حسب الدارج يذکر بمصيبة استشهاد هذين الرجلين الكبيرين. أتصور أن الحكمة الإلهية التي جرت على قلوب وألسنة المسؤولين، فحدث هذا، وصارت هذه المناسبة في هذه الذكرى، كانت من أجل أن لا يُنسى الشهيد رجائي والشهيد باهر من الأذهان، ويبقى معيارين ومؤشرين أمام الأنظار ونصب الأعين. طيب، لا يمكن القول إن معيارية هذين الشخصين جاءت بسبب قوة إدارتهما أو قدراتهما وابتكاراتهما مثلاً، لأن فترة مسؤولية هذين العزیزین لم تستمر طويلاً، وقد كان زمن المرحوم باهر قصيراً جداً، وكانت فترة

المرحوم رجائي عدة أشهر أو بحدود سنة. إنما معيارية هذين الرجلين ترجع لخصوصياتهما السلوكية وشخصيتيهما وأخلاقهما. هذا ما ينبغي أن نستذكره في أذهاننا دوماً.

الزمن بالتالي يتغير ويدور، وتأتي وتذهب أنواع التيارات الثقافية والقيمية وما إلى ذلك - هذه هي طبيعة الزمن - تحدث تحولات في الأذهان والأفكار، ولكن ثمة أصول ثابتة ينبغي أخذها بنظر الاعتبار دوماً. بالنسبة لنا نحن المسؤولين في نظام الجمهورية الإسلامية المقدس، بالمستطاع البحث عن هذه الأصول الثابتة في شخصية هذين الرجلين العزيزين الجليلين، والعتور عليها. لقد كنا - على كل حال - أصدقاء لهذين الشخصين سنين طويلة، خصوصاً مع المرحوم باهر، وكذلك المرحوم رجائي، منذ ما قبل الثورة إلى فترة المسؤوليات وفي مجلس الشورى وخارج مجلس الشورى، وشهدنا حقاً أن لهما خصوصيات يجب أن لا ننساها. أعتقد أن إيمانهما بهذا الطريق وهذه الأهداف التي رسمها الإمام الخميني وكانت الجمهورية الإسلامية تجسداً لها، أعتقد أن هذا مؤشر ومعيار مهم للغاية. إخلاصهما وروح الخدمة التي كانت فيهما، حيث لم يكونا يعرفا حقاً ليلهم من نهارهم في سبيل العمل والخدمة.

الروح الشعبية والاندكاك بالناس والارتباط والتواصل معهم والأنس بهم، والاستماع لأحاديثهم عن قرب، وفتح طرق - ونحن بحكم المسؤولية نعيش حالة من القيود والحدود والحصار - تكون منافذ للاتصال بالناس وبصميم حياة الناس. وقد قلتُ للسيد رئيس الجمهورية عدة مرات، إن زيارة المحافظات عمل حسن جداً ومن الأمور الإيجابية للغاية، وكنت أوصي الحكومات السابقة أيضاً بنفس التوصية، هذا أحد الطرق، الذهاب لبيوت الناس والذهاب لمنازل الشهداء - وهذا العمل صار دارجاً والحمد لله وهو عمل حسن - سبيل للتواصل مع الناس، هذه أمور مهمة بدرجة كبيرة. إنها أعمال تحافظ وتبقي على الروح الشعبية ومعرفة الناس متوقفة في داخل الإنسان. وعندما لا تكون هذه الأعمال سيغفل الإنسان عن حال المجتمع وتكون نظرتة مسرمة دوماً على الكليات، كالشخص الذي يمرّ بطائرة فوق مدينة، نعم، سوف يشاهد عموم المدينة أفضل من الشخص الذي يقف على الأرض، ولكن ما الذي يجري داخل هذه الأزقة وفي الشوارع وداخل البيوت، وما الذي يجري في المحلات التجارية، ومن هم المراجعون؟ هذه أمور يدركها الذي يتجول في تلك الأزقة، وبالمقدار المحدود الممكن. النزعة الشعبية مهمة جداً.

لم يكونا منتفعين مادياً أو يقصدا الانتفاع المادي من المناصب التي يتولانها. هذه من الأمور المهمة. يجب أن لا ن فكر بأننا طالما تولينا مسؤولية فلنجعل هذه المسؤولية وسيلة لتأمين مستقبلنا، كالوضع الموجود بالنسبة للمسؤولين في الكثير من بلدان العالم، حيث يجعلون هذه المناصب والمسؤوليات وسيلة ليكونوا في المستقبل أعضاء في الهيئة الإدارية للشركة الفلانية، أو يكون لهم سهم في المركز المالي الحساس الفلاني. وهناك الالتزام بأسس الثورة وما شابه، هذه خصوصيات هاتين الشخصيتين، ويجب أن نضعها نصب أعيننا ونطابق أنفسنا معها.

من خصوصيات سلوك المسؤولين أنه يصنع ثقافة في المجتمع. فكيف نتصرف ونعمل وكيف نتحدث وكيف نعيش ومن نعاشر ومن نقطع علاقتنا به ولا نعاشره، سيتحول كل ذلك إلى ثقافة في المجتمع. إذن، العمل الذي تقومون به والخدمة التي تقدمونها - في أي جانب وقطاع كنتم - إذا كان بالمستوى المتوقع، والحمد لله على أنه جيد إلى حد كبير في كثير من القطاعات، إذا كانت بإخلاص ومصحوبة بعمل دؤوب وجهد بليغ، ففضلاً عن الأثر الذي ستركه هذه الأعمال نفسها على الواقع الخارجي، سترك آثاراً طويلة الأمد تمثل في صناعة الثقافة. الناس ينظرون لنا وينظرون لكم، وسلوكياتنا وطباعنا تصنع الثقافة العامة للناس. إذن، نحبي ذكرى هذين الأخوين الطيبين العزيزين السعيدين، ونتمنى أن نستطيع جميعنا إن شاء الله السير على نفس هذا الصراط.

أرى لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء الحكومة المحترمين وخصوصاً رئيس الجمهورية المحترم على جهودهم التي يبذلونها. وتقارير اليوم كانت تقارير جيدة، ومن المناسب جداً أن تذاع هذه التقارير ويسمعتها الناس. أطلب من حضرة السيد سرافراز (٣) أن تبث هذا التقرير بأصوات السادة أنفسهم، أي أن يسمع الناس من السيد نعمت زادة، ومن السيد زنگنه، ومن السيد جيت چيان، ومن باقي الإخوة هذه الأعمال بأصواتهم أنفسهم. هذا جيد جداً، حيث يطمئن الناس بأن الإخوة يعملون ويبذلون الجهود ومنهمكون في العمل.

لقد تم إنجاز أعمال إيجابية، ولكن ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا كلنا وعلى الدوام بأن نذكر الأشياء التي يصدقها الناس إذا نظروا لواقع حياتهم، أي أن يرى الناس أن الواقع هو بالشكل الذي نقوله لهم. عندما بدأ الدكتور السيد هاشمي مشروع الصحة هذا قبل مدة من الزمن، سألت البعض متعمداً، من بعض من حولي والذين هم على اتصال بأبناء الشعب العاديين - بأقربائهم وأصدقائهم، وفي زيارة مشهد أحياناً، وفي أماكن أخرى - فوجدت أن الناس شعروا بهذا المشروع، وأيدوا وقالوا نعم، من قبيل إننا ذهبنا للمستشفى وكان الوضع على هذا النحو. هذا جيد جداً. بعض الأعمال والأمور خارجة عن متناول الناس ولا يراها الناس، وتصلهم آثارها الثانوية، لكن بعض الأعمال والأمور في متناول الناس، وينبغي طرح مثل هذه الأمور. ما أقوله الآن هو أن الهدوء والاستقرار النسبي ملموس في الشأن الاقتصادي، وهذا ما يرفع الجميع تقاريره، وتصلنا التقارير من أطراف مختلفة، فيقولوا إن هذه حالة موجودة وقائمة. هذه من الامتيازات وهي احتواء التآرجحات والانعطافات الحادة وعدم وجود مثل هذه التذبذبات الشديدة في المجال الاقتصادي. يجب السهر على هذا الشيء وصيانته والحفاظ عليه.

حالة انخفاض التضخم جيدة جداً. طبعاً نحن غير راضين عن هذا المقدار من التضخم الموجود الآن، أي التضخم فوق العشرة وبقميين. وقد أشار السيد رئيس الجمهورية بأن التضخم وصل إلى ثلاثة عشر ونيف - والتضخم السنوي هو المعيار، وقياس التضخم حسب ما كان عليه في نفس الشهر من العام الماضي

غير مهم ولا يؤبه له، إنما الأساس هو التضخم السنوي - لكن البلدان التي لديها تضخم من رقمين في العالم معدودة وقليلة جداً، ونحن من البلدان التي لديها تضخم من رقمين، عشرة بالمائة فما فوق. يجب أن نصل إلى تضخم دون العشرة، ينبغي أن تنصب الهمم على هذا الشيء، ويتحتم السعي للوصول إلى هذا المستوى. أحياناً يزداد التضخم بسبب بعض الحالات العارضة - الحالات العارضة الخارجة عن التحكم وأحياناً الحالات الممكن التحكم بها - وواضح أن هذه الأحوال غير دائمية، وحالات التضخم العالية لا تستمر أبداً. هذه المستويات يهبطون بها بشكل من الأشكال إلى مستويات أدنى وقد خفضوها والحمد لله، واستطاعوا، ولكن لا تكتفوا بهذا المقدار، وخفضوا التضخم أكثر. لكن هذا جيد جداً، هذا المقدار بحد ذاته وهو ثلاثة عشر أو أربعة عشر يعتبر خطوة كبيرة.

المساعي التي تبذل من أجل الخروج من حالة الركود - وسوف أقول شيئاً عن الركود، وقد ذكرتُ بعض النقاط في الأحاديث الثنائية مع السيد رئيس الجمهورية - إنكم تسعون للخروج من الركود، وهذا شيء على جانب كبير من الأهمية، لأن قضية الركود قضية يمكنها التأثير على التضخم وعلى العمالة وفرص العمل. قضية الركود قضية مهمة في البلاد. تبذل مساع جيدة في هذا السياق.

وقضية الصحة والسلامة من المحطات الجيدة. والأعمال العلمية التي تجري في المعاونة العلمية جيدة وقيمة. وقضية ريّ الأراضي والتي نشط النائب الأول المحترم لرئيس الجمهورية فيها، ويظهر أنكم زرتم خوزستان وإبلام وزابل وأماكن أخرى. (لم تذهبوا إلى زابل؟ نعم، إذن اذهبوا بالتأكيد إلى زابل، وحسن أن اتفق وقتلنا هذا). هذه أعمال جيدة بالتأكيد تم إنجازها.

كذلك الحال بالنسبة للملف النووي. وقد تحدثنا كثيراً عن القضية النووية لحد الآن، وأشرنا واستمعنا إلى الكثير من النقاط، والشيء المهم هو أن السادة استطاعوا إنهاء هذه المفاوضات، لأن تطويل المفاوضات بحد ذاته كان قضية، وقد استطاعوا سدّ هذا الطريق، وهذا بحد ذاته عمل مهم. وإذا كان ثمة على هامش الأمر مشكلات ستستطيعون إن شاء الله بتدبيركم وتدبير غيركم من المسؤولين أن تعالجوا هذه المشكلات. على كل حال نتقدم بالشكر لكل الإخوة والأخوات العاملين.

ثمة نقطة في بالي حول هذا الملف النووي وانتهاء القضية النووية، وهي من مواطن القلق والهمّ عندي، وهي أن نتنبه إلى الأهداف التي تعتمل في أذهان الأعداء العلنيين للجمهورية الإسلامية، والأعمال التي يريدون القيام بها. أكيد أن عداء أعداء الجمهورية الإسلامية لم يتبدد ولم يقل منذ بدايات الثورة وإلى الآن. نعم، في بعض المواطن يجري احتواء العداء والممارسات العدائية - هذا مما لا شك فيه - لكن هذا لا يعني أن العداء قد انخفض مستواه. نعتقد أن عداء الكيان الصهيوني الغاصب الزائف أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لنا لم يقل أبداً منذ بدايته وإلى الآن. طبعاً كل واحد لسبب، الكيان الصهيوني يعادينا لسبب، والأمريكان يعادوننا لسبب آخر، ولكنهما سيئون معنا بنفس الدرجة ويعادوننا

بنفس المستوى ولم ينخفض مستوى العداء هذا. إنهم يقومون بنفس الأعمال التي كانوا يقومون بها في اليوم الأول للثورة، لكن أعمالهم هذه تطورت، وتطورت أساليب عملهم. في زمن ما كان يعادون ويوجهون الضربات بشكل، والآن يفعلون ذلك بأساليب ووسائل أخرى. ينبغي أن لا يغيب هذا عن أنظارنا. ليتفطن كل المسؤولين على تنوعهم - والأمر لا يختص بوزارة الخارجية والدكتور السيد ظريف فقط، بل يشمل كل الأجهزة على تنوعها، الأجهزة الاقتصادية والأجهزة الثقافية - إلى هذا الشيء، وأن نحذر من العمل واللعب داخل مخطط الأعداء، ولا تكون قراراتنا التي نتخذها، سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاقتصادي أو في مجال التجارة أو على المستوى الثقافي، مما يساعد الأعداء في تحقيق أهدافهم من الرزمة التي يقررونها.

يمكننا معرفة مقاصدهم من كلامهم وكتاباتهم وتصريحاتهم المختلفة. بمعنى أنني حين أتحدث عن العداء لستُ أخبر عن غيب، ولا هي مشاهدة منام، ولا أخيلة وأوهام، لا، إنه واقع أمام أعيننا. قد تكون تصريحاتهم بشكل آخر لكن الوقائع الخارجية - الأشياء المحسوسة والملموسة - تدل على هذا العداء وعلى مؤشرات العداء، ولكن بأساليب خاصة. ويبقى ما علينا فعله مقابل هذا العداء بحثاً آخر، ولكن يجب أن لا ننسى العداء، هذا ما أروم قوله. حين لا تنسون أن هناك جبهة أمامكم، وأنهم يترصدونكم في خنادقهم ويعدون أسلحتهم، عندئذ ستعملون حسب ما يقتضيه الموقف، تنظرون تارة فتجدون أنه من اللازم أن تطلقوا النار، أو من اللازم أن تلتزموا الصمت، أو من اللازم أن تتخذوا داخل خنادقكم، أو من اللازم أن تخرجوا من الخنادق، هذا أمور لاحقة بعدية، المهم هو أن لا ننسى وجود جبهة مقابلنا، جبهة أعداء يريدون بنا العداوة والسوء. وطبعاً، نحن لا نخاطب بهذا المسؤولين الحكوميين فقط، بل على كل أبناء الشعب، وخصوصاً العناصر الثورية المخلصة والمستعدين لخدمة الثورة، أن يتنبهوا لذلك، لكن مسؤولية رجال الحكومة على هذا الصعيد أكبر بطبيعة الحال من باقي الأوفياء للثورة.

برأيي أن الشيء الذي ينبغي القيام به على وجه السرعة هو أن تكون هناك صراحة في اتخاذ المواقف الثورية، بمعنى أن لا نجامل. أن نطرح المواقف الثورية ومرتكزات الإمام الخميني الجليل بصراحة ومن دون خجل أو مجاملة أو خوف، ونعلم أنه ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَزِيرًا حَكِيمًا﴾ (٤). كل إمكانيات العالم وسننه هي جنود لله ويمكن الاستعانة بها وتجنيدتها بالتوكل على الله والسير في سبيل الله.

ينبغي أيضاً أن نكون واعين نبهين، وقد قلتُ قبل أيام في كلمتي إنهم يرومون النفوذ والتغلغل، وقد يكون هذا التغلغل من مواطن مختلفة، فكونوا حذرين. تصل أبناء للمرء حيناً أن المؤسسة الفلانية مثلاً تدير جانباً من منظومتنا الثقافية - رياض الأطفال مثلاً - بشكل معين، هذا ما يدركه المرء، ثم حين يقترب يلاحظ أنه عمل خطير وكبير، لكن المرء لم يكن فاطناً له، هذا تغلغل، وهو ممكن في مجالات مختلفة



كالمجال الاقتصادي والزيارات والوفود وفي جميع الأجهزة والمؤسسات. قضية الصراحة هي إحدى النقاط.

ومن النقاط أيضاً الحفاظ على هذا التلاحم المشهود لدى الشعب والحمد لله. وحين نقول تلاحماً ينبغي أن لا يتبادر للذهن فوراً أن جميع أفراد المجتمع كالأخوة الصميين في ما بينهم، لا، إنما المراد بذلك الحركة والمسيرة العامة. مثلاً، عندما تنظرون لمظاهرات الثاني والعشرين من بهمن ترون أن الجميع يسرون باتجاه واحد، فهل جميع هؤلاء الناس مثل بعضهم؟ وهل كلهم من طيف وتيار واحد؟ وهل كلهم من جماعة واحدة؟ لا، لكن الاتجاه واحد، وعلينا معرفة قدر هذا التوجه الواحد والحفاظ عليه والاهتمام به. يجب أن لا نشير مشكلات جانبية، فبعض المشكلات الجانبية تسبب التشتت، أي إنها تفسد وحدة الاتجاه هذه. لندقق في هذه القضية.

لقد سجلت عدة نقاط باعتبارها أولويات هذه المرحلة من الزمن سوف أذكرها، ولحسن الحظ كان في تقارير السادة اليوم نقاط تتعلق بهذه الجوانب التي سجلتها اليوم هنا، ولكن أروم التأكيد عليها. بعض هذه النقاط تكرارية ولكن لا عيب في التكرار، ففي بعض الحالات مهما كرر الإنسان شيئاً لن يكون في ذلك ضير أو إشكال. تلاحظون في القرآن الكريم أن قصة النبي موسى (ع) تكررت عدة مرات. لا إشكال أبداً في هذا التكرار، إنها تذكرة تذكروا بمسئولياتنا، وتعزيز دوافعنا ومحفزاتنا.

واحدة من الأمور الحفاظ على سرعة التقدم العلمي. المرتبة العلمية محفوظة، بمعنى أنها لم تهبط. إننا لا نزال على نفس تلك المرتبة العلمية الخامسة عشرة أو السادسة عشرة - وهي مرتبة جيدة وعالية جداً - التي كنا فيها، بيد أن التسارع قد انخفض. وقد ذكرت هذا الشيء لأعزائنا الجامعيين وأقول الآن لا تسمحوا بانخفاض سرعة التقدم العلمي في العقد الثاني من الأفق العشريني، وقد دخلنا الآن العقد الثاني من الأفق العشريني. إذا سرنا بنفس هذه السرعة فإن مرتبتنا العلمية سترتفع أكثر بالتأكيد وتكتسب أهمية أكبر، أي ربما ارتفعنا إلى مرتبة أقل من العاشرة، وهذا برأيي قضية مهمة جداً. العلم هو البنية التحتية الرئيسية للبلاد. في كل هذه الآراء والنقاط التي طرحتموها أيها السادة، في الصناعة وفي الزراعة وفي النفط وفي الطاقة وفي الصحة والعلاج والقطاعات والمجالات الأخرى، إذا أشركنا عنصر العلم والإبداع والتقدم العلمي ومشاركة العلماء، فإن الأوضاع ستختلف تمام الاختلاف، وستحصل قفزة. يجب أن لا نستهن بهذا الشيء، هذا هو اعتقادي. الذي اعتقده أنه مهما استثمرنا في مجالات العلم والبحث العلمي ومهما رصدنا من ميزانيات فلن يكون ذلك كثيراً، أي يجب أن لا نخاف أبداً من رصد التكاليف في هذا الميدان. في بعض المواطن لا تذهب التكاليف والميزانيات هدرًا، وهذا أحد تلك المواطن. مهما رصدنا واستثمرنا للمستقبل كان ذلك أفضل عمل يمكن أن نفعله بأموالنا ومصادرنا المالية.

ومن النقاط الأساسية في هذا العقد الأول - وحسب الإحصائيات العالمية، بدأنا والحمد لله بالتقدم العلمي ووصلنا إلى هنا - أن المسيرة العلمية تحولت إلى خطاب، بمعنى أن الأمر لم يبق محصوراً بعدة مؤسسات وأجهزة حكومية، أو بين الجامعات والطلبة الجامعيين، بل صار خطاباً عاماً. في لقاءاتي بالمجاميع الجامعية خلال الأعوام الأخيرة خصوصاً لاحظت أنهم عندما يتحدثون - إما أساتذة الجامعات أو طلابها - يطرحون مطالب هي نفسها الآراء والنقاط التي طرحناها قبل عدة سنوات في المحافل الجامعية، وأنا أفرح لذلك. ما يشير إلى أن تلك النقاط تحولت إلى خطاب وأجواء عامة ومطالب عامة، هذا شيء قيم جداً. لنحافظ على الخطاب، أي إنني أصر على المجاميع المعنية - المجاميع الجامعية، والتربية والتعليم، وخصوصاً المعاونة العلمية، والتي يبدو أنها لم تحضر اليوم هنا - بأن تصرّ على الحفاظ على هذا الخطاب، خطاب التقدم العلمي.

ينبغي الاعتماد بالتأكيد على الشركات العلمية المحور، وقد وردت في التقارير وكانت المؤشرات جيدة. والاستفادة التجارية من العلوم والتقنية ومنتزعات العلم والتقنية وما إلى ذلك، هي أيضاً أعمال ومشاريع جيدة ولازمة. لاحظوا، من مشكلاتنا الاقتصادية مشكلة العمالة وفرص العمل، ومن أفضل سبل توفير فرص العمل منتزعات العلم والتقنية هذه، وإشراك الطلبة الجامعيين في الأعمال التقنية الممكنة التبديل إلى ثروة. يجب مساعدتهم بمقدار معين ويجب توجيههم وإرشادهم ورسم مشاريع وأعمال ومهمات علمية حقيقية لهم ليعملوا فيها. هذا التصور بأن كل من يتخرج يجب أن يعمل موظفاً في المنظومة الحكومية وما إلى ذلك، فنقيم مآتماً وندعو بالويل والشور لأن الخريجين كثار وليس لدينا مكان وليس لدينا وظائف، أعتقد أن هذه نظرة خاطئة. النظرة الصحيحة هي أن نفتح الطريق، ويجب التفكير في هذا الشيء، أي يجب البرمجة لفتح الطريق أمام طلبتنا الجامعيين منذ فترة دراستهم - منذ فترة دراستهم الجامعية مثلاً أو خلال فترة دراستهم العليا، عندما يدخلون في المستويات العلمية العالية - ليستطيعوا أن يعملوا عمالاً علمياً في مكان من الأماكن، وهناك فعلاً فرص عمل لا نهاية لها. أعتقد أن الأعمال وفرص العمل الناتجة عن العلم لا نهاية لها. مهما كان لدينا من أفراد، يمكن توفير مشاغل علمية لهم شريطة أن نعمل. كان هذا عن القضية العلمية.

والقضية الأخرى هي قضية الثقافة. الأعداء هنا وخصوصاً المسؤولين الثقافيين في البلاد والسيد رئيس الجمهورية المحترم نفسه يعلمون درجة تدقيقي وحساسيتي تجاه القضية الثقافية. المشكلات الثقافية سببت في بعض الأحيان عدم نومي في الليل؛ بسبب الشؤون الثقافية؛ إلى هذه الدرجة تبلغ أهمية القضايا الثقافية.

هناك عمالان أساسيان ينبغي القيام بهما، أحدهما المنتجات الثقافية السليمة في المجالات المختلفة، والثاني الحؤول دون المنتجات الضارة أو البضائع الثقافية المضرة. أعتقد أن هذه من المهمات الأساسية.

هناك في العالم كله مراقبة للمنتجات الثقافية والكتاب وما إلى ذلك، في أي مكان من العالم لا يوجد فيه هذا الشيء؟ دلونا على مكان لا يوجد فيه. السيدة ابتكار حاضرة هنا، وقد قالت لي بنفسها إنها كتبت كتاباً فلم يسمح بطباعته في أمريكا، لم يكن أي ناشر على استعداد لطباعته - لا أن ذلك الناشر كان متعصباً إلى هذه الدرجة، لا، إذا كان للكتاب مبيعات عالية فسوف يعمد أي ناشر لطباعته، إنما خوفاً من الملاحقة والرقابة - إلى أن وجدوا أخيراً ناشراً في كندا مثلاً قام بنشره وهو خائف يرتعد كما أظن، أو لم يتم بنشره، فقد ذكرت لي التفاصيل قبل سنين وربما لم تبق التفاصيل في ذاكرتي. قولوا هذه الأشياء ليعلم السادة ويدركوا بأننا حين نمنع كتاباً فلا يعني هذا أن السيد جنتي (٥) فقط يفعل ذلك، لا، في أمريكا أيضاً يحدث هذا، ويحدث أيضاً في أوروبا. لا أحد يجرؤ على التحدث عن الهولوكاست، والهولوكاست بالتالي ليست قضية عقيدية. نعم، حين يأتي الدور لكاريكاتيرات مهينة لمقدسات الدين الإسلامي، يتحول السادة هناك إلى مطالبين بالحرية ومناصرين لحرية التعبير عن الرأي! ولكن، حين يحين الدور للحديث عن الهولوكاست فلا، لا توجد حرية تعبير عن الرأي. وكذا الحال بالنسبة لقضية الحجاب وغير ذلك من القضايا والأمور. نعم، لكل بلد أصوله التي يجب حراستها، وعلى الأجهزة الحاكمة مراعاة هذه الأصول، ولا مجاملة في ذلك. إذا شاهدتم أن المسرحية الفلانية أو الفيلم الفلاني أو الكتاب الفلاني أو الصحيفة الفلانية تعارض أسس الثورة والإسلام فامنعوها وتصدوا لها. أما كيف تتصدون لها فهذا بحث آخر، هذا أمر يتعلق بالأجهزة، فانظروا ما الذي تقوله الضوابط والمقررات، ولكن لا تجاملوا، وقولوا ذلك بصراحة. إذن، أساس القضية هي الغذاء الثقافي السليم والغذاء الثقافي المضر غير السليم. ترك الثقافة لحالها غير جائز بالمرّة. والإدارة الثقافية عملية ضرورية تماماً. وإدارتنا يجب أن تكون على أساس شعارات وأسس الثورة، بمعنى ضرورة التدقيق والمراقبة لحفظ الأساس، وهو أصول الثورة وركائز استقلال بلد الإمام الخميني، وما شابه. كانت هذه النقطة الثانية التي أحسب أنها من الأولويات في هذه الفترة.

والأولوية الثالثة وهي الأكثر فورية وقرباً من باقي الأمور، قضية الاقتصاد، ولحسن الحظ نظم السيد جهانگيري جلسة اليوم بشكل فيه تركيز على الشؤون الاقتصادية. الاقتصاد اليوم مهم للبلاد من حيث مصير البلاد وتقدمها الحقيقي، وكذلك بالنسبة للصورة الخارجية للبلاد، وكذلك من حيث واقع حياة الناس. وعليه، فالإقتصاد في الحقيقة أولوية أساسية للبلاد، ومهما جرى التفكير والعمل والجدّ والجهد والتذكير في خصوص هذه القضية، كان ذلك مناسباً.

بخصوص الإقتصاد نعتقد أولاً أن التقدم الاقتصادي للبلاد يجب أن يكون مصحوباً بالعدالة. إننا لا نوافق الإقتصاد من دون عدالة، أي إن الثورة لا توافق ذلك، ونظام الجمهورية الإسلامية لا يقبل ذلك. يجب أن تراقبوا وتحذروا من حصول فواصل طبقية ومن أن يسحق الفقراء. هذه من الشؤون الأساسية في البرمجة



والتخطيط الاقتصادي العام في إيران، وسوف أشير لاحقاً للاقتصاد المقاوم، وقد لوحظت قضية العدالة وتأمين الحدود الدنيا في سياسات الاقتصاد المقاوم.

تبديل الجِدِّ والعمل إلى خطاب شائع في الأجواء العامة، أخال أنه من المهمات الأساسية في المجال الاقتصادي. العمل القيم في منظومة العمل اليومي، وهو ما يجب أن يزداد، وانخفاضه عيب وخلل كبير. لنحاول جعل الكسل والبطالة وعدم الاهتمام للعمل لحالات منحطة ومهينة في أنظار الناس، أي يجب أن تكون البطالة شيئاً منحطاً، والعمل شيئاً قيماً. لدينا في الرواية أن الرسول الأكرم (ص) رأى شاباً فأعجبه فناده وسأله عن اسمه مثلاً، ثم سأله عن صناعته وشغله؟ فقال الشاب إنه عاطل عن العمل ولا شغل له، فقال رسول الله: «سَقَطَ مِنِّي عَيْنِي» (٦). هكذا هو العمل. الرسول الأكرم (ص) لا يجامل أحداً. هكذا ينبغي أن يكون الأمر. طبعاً الجانبان يطالبان ويدعيان أحدهما ضد الآخر، فالعاطل عن العمل يطالب ويقول أعطوني عملاً، والطرف الآخر يقول اعثر على عمل، وهناك طريق وسط، وربما أشرت له خلال كلماتي. ينبغي على كل حال تشجيع العلم وتشجيع إنتاج الثروة في البلاد، لتعمل الحكومات بهذا الاتجاه وكذلك المجالات والصحف والمنابر الشفهية والكتيبات، لينتفعوا من هذه الفرصة ويشرحوا هذه الأمور. كانت هذه نقطة تتعلق بالعمل.

ونقطة أخرى هي إيجاد وتوفير القنوات الصحيحة للعمل، وهذا كلام، أو كلمة واحدة، لكنها عملية جد كبيرة ومهمة. علينا إيجاد قنوات للعمل. حين يتحدث الإنسان عن العمل وفرص العمل والمشاكل ويشجع عليها - كما قلت - سيقول الطرف المقابل: طيب، أنا عاطل عن العمل، فما أفعل؟ علينا أن ندل الناس على طرق البحث عن العمل. شاهدتُ في التلفاز قبل أيام برنامجاً وكان برنامجاً جيداً، وقد أعدوا فيه تقريراً. يحضر شخص هناك ويقول إنني استطعت بعشرة ملايين تومان إيجاد هذا العمل الذي يعود بهذا القدر من الربح. كان الأمر حول تربية الورد. كان يقول إننا ننتج وروداً. ثم يشير إلى أن الراغبين في هذا العمل، توجد لهم أراض حكومية في المكان الفلاني والمكان الفلاني، ويمكن أن توضع تحت تصرفهم، فليذهبوا ولينتجوا الورد على سبيل المثال. أتذكر أن الأصدقاء المتخصصين في الشأن الاقتصادي جاءوا في فترة من الفترات قبل حكومتكم، وناقشوا بكم مقدار من المال يمكن توفير عمل، وكان الكلام عن مائة مليون وخمسة مليون لبعض الأعمال! طيب، يمكن توفير عمل بعشرة ملايين. هذا نموذج، ونموذج آخر بثه التلفاز أيضاً في برنامج آخر، امرأة تصنع أشياء، وقالت إنها استطاعت توفير هذا العمل برصيد قدره عشرون مليوناً. طيب، يظهر من ذلك أن الإمكانيات والفرص كبيرة جداً.

وكنا هنا في جلسة أخرى مع السادة فجرى الحديث حول أن نمونا يجب أن يكون مرتفعاً، وقلنا إن نمو بعض البلدان الأوروبية المتقدمة هو في الغالب إثنان أو واحد أو واحد ونصف بالمائة، والسبب هو أن الفراغات قد امتلأت واستنفذت، فمثلاً بلاد الصين التي كان لها نمو بنسبة عشرة أو أحد عشر أو إثني

عشر بالمائة قد هبط نموها الآن لأن الفراغات الممكن ملؤها بالنمو قد استنفدت وقلت بسبب النمو، امتلأت الكثير من الفراغات وستقل أكثر فأكثر، أما نحن فأماننا الكثير جداً من الفراغات. لذلك فإن الأصدقاء الذين كانوا يشكلون على النمو بنسبة ثمانية بالمائة في الخطة الخمسية السادسة، كان الجواب عليهم من قبل الخبراء والمتخصصين هو إننا قادرون، وهذا أمر يتطابق مع واقع البلاد، مثلما أشار السيد رئيس الجمهورية اليوم. إذن من القضايا توفير قنوات للعمل كي نرى كيف يمكن توفير فرص عمل. أما على عاتق أي قطاع من القطاعات الحكومية تقع مسؤولية ذلك؟ السيد ربيعي (٧) يقول دائماً إن قضية العمالة وما شابه ليست على عاتقي أساساً، ويخلص نفسه بهذه الطريقة، ولكن بالتالي أحد القطاعات، إما أنتم أو منظمة التخطيط، هو المسؤول. وبالطبع، فإن وزارة الاقتصاد أيضاً مسؤولة في بعض المواطن بمعنى من المعاني. وأن نعتبر وزارة الاقتصاد مسؤولة فهذا لا يتنافى مع كوننا مخلصين لكم! ثمة أمور تتعلق بوزارة الاقتصاد أو البنك، وسوف يأتي الدور للسيد سيف (٨).

قضية أخرى على صعيد الاقتصاد تؤكد وأصر عليها هي قضية الإدارة الجادة للتجارة الخارجية. التجارة الخارجية شيء على جانب كبير من الأهمية. تعود الأجانب على مدى سنين طويلة أن تكون نظرتهم لبلدان مثل بلدنا بخصوص التجارة قائمة على أنه توجد هنا مواد خام، وعليهم أن يأتوا ويأخذوا هذه المواد الخام، ويصنعوا منها قيمة مضافة لأنفسهم. كما توجد في هذه البلاد أسواق وطلب، لذلك يمكنهم أن ينقلوا لها بضائعهم. وقد كان الجهاز الحاكم في البلاد قبل الثورة قد قبل هذه المعادلة. ذات مرة جمعتنا الصدفة في مكان ما مع أحد نواب المجلس آنذاك، وحصل نقاش، فقال لي صراحة بأن هذه الحالة جيدة جداً! أي من الجيد أن نعطي الأموال ويأتي الأوروبيون كالخدم ليوفروا وينقلوا لنا البضائع. أي إنهم كان لهم منطقتهم وتبريرهم لهذه العملية، منطقتهم أبله أحمق يأخذ البلاد لهذا الاتجاه. ونظرنا نحن اليوم بعد الثورة نظرة أخرى، حيث نعتقد أن لا بأس بأن يكون جزء من أسواقنا للمنتجين الأجانب، ولكن ليس جزء من أسواق هذا المنتج الأجنبي لنا، بمعنى التبادل والاستيراد العادل. هذا شيء مهم جداً بالتالي.

ثم إن السيد نعمت زاده أشار إلى قضية الاستيراد، وإن الإنسان ليخجل حقاً لأنهم أعطوا أربعة وزارات للسيد نعمت زاده! حقاً لقد كانت هنا أربعة وزارات: الصناعة، والصناعات الثقيلة، والمعادن، والتجارة. من الأعمال العجيبة الغريبة التي لم تتضح بالنسبة لي إلى النهاية هي سبب القيام بهذا العمل، دمج وزارة التجارة مع وزارة الصناعة والمعادن، الواقع أن هذا الشيء لم يفسر لي لحد الآن. وبومها عندما كانوا يقومون بهذا الدمج لم يكن من الواضح بالنسبة لي لماذا يقومون به. ولكن على كل حال كان هذا تشخيص مجلس الشورى والحكومة وقاموا به. الحقيقة إنه عمل صعب، ونحن نعطيه الحق بأن يشعر بصعوبة العمل، ولكن ينبغي بالتالي أن يقوم بهذا العمل، أي إن من الأعمال البالغة الأهمية قضية التجارة

الخارجية، إذ يجب أن لا تكون البلاد مجرد سوق للصناعات الخارجية وسوقاً للسيارات وسوقاً لكذا وكذا من البضائع، تمنح بكاملها لهم. والأسوء من ذلك قضية البنوك.

و من الأمور قضية الاقتصاد المقاوم. هذه السنة هي السنة الثانية للاقتصاد المقاوم، أي إن السنة الماضية - سنة ٩٣ - كانت بداية تطبيق سياسات الاقتصاد المقاوم. وقد رفع لي الأعضاء في الحكومة تقارير، وشكرت السيد جهانگيري شخصاً ولساناً عندما أبلغ خمسة عشر جهازاً بأن عليها القيام بهذه الأعمال والواجبات. ثم أرسلوا تقريراً مفصلاً، وقد لخصوه لي طبعاً وقرأته ونظرتُ فيه بكامله. الأعمال التي تمت على صعيد الاقتصاد المقاوم بعضها أعمال تمهيدية، وإذا أردتُ ذكر الأمثلة فسيطول بنا المقام ويمرّ الوقت. بعض الأعمال التي وردت في التقرير لا صلة لها بالاقتصاد المقاوم، مع أنه جرى ربطها به، لكنها من الأعمال العادية الجارية للأجهزة والمؤسسات. للأجهزة بالتالي أعمالها الجارية العادية وقد رفعتُ لكم تقاريرها بأنها قامت بهذه الأعمال، وقد وردت هذه الأعمال ضمن ملفات الأجهزة وأعمالها في مضمار الاقتصاد المقاوم، والحال أنها ليست كذلك. وبعض الأعمال لا علاقة لها أساساً ببنود الاقتصاد المقاوم. هذا القدر لا يكفي. سياسات الاقتصاد المقاوم رزمة كاملة ومتجانسة. وهذه الرزمة ليست من ثمار فكر شخصي، إنما هي ثمرة عقل جمعي وجماعة من الناس، والأعضاء الخبراء الاقتصاديون الحاضرون في هذه الجلسة بعضهم يعلمون وعلى اطلاع بذلك. حصل عمل واسع النطاق بشأن هذه السياسات، ثم جاءت النتيجة إلى هنا وتمّ تمحيصها ودراستها ومناقشتها والتفكير فيها، ثم انتقلت إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام وجرت دراستها هناك، ثم جاءت وكانت النتيجة هذه السياسات المعلنة. حصيلة عملية معقولة وتدبيرية.

لذلك أيد الجميع الاقتصاد المقاوم، أيّ إنني لا أعرف حتى حالة واحدة من بين علماء الاقتصاد والذين لهم موقف إيجابي منا أو موقف سلبي منا، لشخص قال بتخطئة هذا الاقتصاد المقاوم وتخطئة هذه السياسات، لا، الكلّ وافقها. طيب، هذه رزمة منسجمة ينبغي تنفيذها بمجموعها، كيف يمكن تنفيذها بمجموعها؟ عندما يجري تقديم خطة تنفيذية وعملية متناسقة لها، وهذا ما قلته قبل فترة للدكتور السيد روحاني، وتقرر أن يطلب من الأعضاء إعداد الخطة إن شاء الله. هذا شيء لازم، أي إننا نحتاج إلى خطة عملية تنفيذية تتحدد فيها حصة كل الأجهزة؛ فهذه حصة هذا الجهاز من بنود السياسات وتلك حصة ذلك الجهاز. ثم ينبغي وضع سقف زمني، فالزمن مهم جداً. يجب جدولة المهام زمنياً ليتضح أن هذا العمل ينبغي أن ينجز إلى هذا الزمن، وإلا إذا لم تحصل جدولة زمنية فلن تكون هناك أية ضمانات لتنفيذ هذه الأمور حتى على طول فترة حكومتكم. إنكم تريدون تطبيق هذه السياسات وتنفيذها وأن ينتفع الناس من منافعتها، إذن، قرروا زمناً لذلك. أولاً ينبغي تشخيص الخطوات العملية اللازمة لكل فقرة وبند، ويجب أن تحدد الأجهزة المسؤولة عن التنفيذ. يجب جدولة الزمن في كل قطاع، وينبغي إيضاح الإمكانيات

اللازمة وكيفية تأمين تلك الإمكانيات. فهذه السياسات بالتالي حركة عملية وميدانية، وعندما تقررون سبيل عمل تريدون في الواقع القيام بحركة ميدانية، ولهذا طبعاً لوازمه. ما هي لوازمه؟ وكيف يمكن تأمينها؟ ينبغي تشخيص سبيل تأمين هذه اللوازم. وإذا تمت هذه الأعمال وحصلت فستستطيعون الرصد والمتابعة لتروا هل حصل المطلوب أم لا، وهل قام الجهاز الفلاني بأعماله أم لا. وهل الأعمال جارية أم لا.

النقطة الثانية حول الاقتصاد المقاوم هي أن جميع الخطط الاقتصادية للحكومة يجب أن تندرج في مجموعة الاقتصاد المقاوم وسياساته، حتى الخطة الخمسية السادسة والخطة والميزانية السنوية، كلها يجب أن تتشكل على أساس هذا الاقتصاد المقاوم، بمعنى أن لا يكون أي منها في أي قطاع من القطاعات غير متطابق مع هذه السياسات، لا أن لا يكون معارضاً لها ومتناقضاً معها، بل ليكون متطابقاً معها بالكامل.

نقطة أخرى هي أن تلاحظ القطاعات خارج الدولة وتؤخذ بنظر الاعتبار. قد تقومون بالإبلاغ في ما يتعلق بالوزارات والقطاعات الحكومية، ولكن ثمة قطاعات خارج الحكومة، وبوسع هذه القطاعات خارج الحكومة أن تمارس دوراً في الاقتصاد المقاوم، ومنها التعبئة، وقد اطلعت على تقرير في هذا الخصوص. في رأيي أنه من الضروري جداً - إذا كان في متسع وقت السيد رئيس الجمهورية أو السيد جهانگيري على الأقل - أن تنظروا ما الأعمال التي بوسع منظومة التعبئة أن تقوم بها في خصوص الاقتصاد المقاوم ولديها القدرة عليها، إنها طاقة جيدة جداً. ليست التعبئة بالشيء القليل أو الصغير، التعبئة منظومة هائلة وجاهزة للعمل، فاطلبوهم وانظروا ما الذي يستطيعون أن يقوموا به، وسوف يأتون ويعرضون إمكانياتهم وقدراتهم ويقولون إننا قمنا بهذه الأعمال والإنجازات. أعتقد أنها قدرات وطاقات جيدة. وقد سقت التعبئة هنا على سبيل المثال، فهناك قطاعات مختلفة، وهناك علماء اقتصاد وناشطون اقتصاديون، بعضهم لديهم شركات وأعمال، ويمكن الاستفادة من طاقاتهم. كل هذه الأمور ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تلك الخطة العامة، بمعنى أن لا تكون الخطة العامة خاصة بالقطاعات الحكومية. إذن، الخطوة الأولى كانت توفير هذه الخطة بهذه المميزات.

والخطوة اللاحقة تشكيل لجنة قوية وواعية ونافذة الكلمة. أنا طبعاً على اطلاع بأن السيد رئيس الجمهورية شكل شوري، ويشارك هو نفسه فيها، وهي مبادرة حسنة جداً، لكن هذه الشوري ليست لجنة القيادة تلك. للسيد رئيس الجمهورية الكثير من الأعمال والمهام الأخرى، والتي يجب عليه متابعتها، ولا يمكن له أن يخصص كل وقته وطاقته وهمته لهذه المهمة. لا بدّ من لجنة أو هيئة - كهيئة أركان القيادة التي كانت لنا في فترة الحرب، وتم تشكيل هيئة قيادة لمشاريع ومهام أخرى، وأنتم أنفسكم يا دكتور سيد روحاني لديكم تجربة في هذه الأمور - ثمة حاجة إلى هيئة قيادة ترصد دوماً وتنظر وترى أي جهاز استطاع التقدم، وأين تكمن المشاكل. لأن الكلام سهل والبرمجة ليست صعبة كثيراً، بيد أن العمل بهذه

البرامج يختلف. عندما يريد الإنسان أن يخوض غمار الساحة ويتقدم فيها، تواجهه بعض الأحيان عقبات لم يكن قد خمنها وقدرها مسبقاً، وبعضها جرى تخمينها وتقديرها مسبقاً، لكنها موانع وعقبات تطراً، وينبغي أن تستطيع تلك اللجنة رفع هذه الموانع على وجه السرعة القصوى، وإعادة فتح الطريق والتقدم إلى الأمام. ويجب أن تكون نافذة الكلمة، بمعنى أنهم يجب أن يطيعوها، لا أن تكون كما حصل اليوم حين قال السيد جهانگیری مراراً: تكلموا لخمس دقائق، ومدد السادة الخمسة دقائق إلى سبعة دقائق وعشرة دقائق. كل ما تقوله تلك اللجنة ليتقبله الجميع فعلاً.

ثم اعرضوا تقدم العمل في شكل تقارير على الناس، وانظروا ما سيحصل! لنفترض أنه تم تدوين هذه الخطة بالشكل الذي قلناه وتشكلت اللجنة وعملت لمدة ستة أشهر على سبيل المثال، سوف يتقدم العمل بشكل ملحوظ، فتقدمون إثر ذلك هذا التقدم للناس على شكل تقرير وتقولون لهم إننا أنجزنا هذه الأعمال، ويشعر الناس بها في حياتهم، وبذلك يتحقق بشكل كامل ذلك الأمل والتفاؤل بالمستقبل الذي تريدون أن يبقى لدى الناس. القصد هو أن ترفع تقارير للشعب والناس. وطبعاً ينبغي تعيين مؤشرات للتقييم.

هناك إلى جانب ذلك لوازم ومقتضيات قانونية وحقوقية وقضائية في مجموعة الاقتصاد المقاوم. السلطان الأخريان مستعدتان للتعاون. السلطة التشريعية - مجلس الشورى - مستعدة للتعاون في هذا المجال، يوجد مثلاً قانون يجب أن تغيروه أو تصلحوه أو تضيفوا قانوناً جديداً إلى القوانين الموجودة، ستحتاجون لمثل هذه الأمور، أو تحتاجون في موطن من المواطن إلى عمل قضائي، كل هذه الأعمال السلطان التشريعية والقضائية مستعدتان للتعاون فيها من أجل تحقيق الاقتصاد المقاوم.

جرت الإشارة إلى قضية الركود. هذا النمو الذي حصل ووصل إلى درجة ثلاثة بالمائة يدل على أن الركود قد تحسن وضعه بمقدار قليل، بمعنى أنه حصل تحرك ما. وينبغي النظر في أي القطاعات يوجد هذا النمو، وفي أي القطاعات يعدّ نمواً سلبياً، ومحصلة ذلك النمو الإيجابي وهذا النمو السلبي كان نسبة ثلاثة بالمائة من النمو. إذا لم تكن هناك مكافحة حقيقية للركود، سيتعرض حتى هذا النمو بنسبة ثلاثة بالمائة للخطر، وسيرتفع التضخم، وستكون هناك مشكلات بطالة. وأقول هنا إن السيد نعمت زاده إذا أراد متابعة عدد المعامل التي لا تعمل - أقصد المعامل التي يتوفر فيها كل شيء ولا تعمل الآن - وقد جاء ورفع تقريراً لنا وذكر الأرقام والأعداد الدقيقة، وأشار إلى عدد المعامل التي تعمل بنسبة ما دون الخمسين بالمائة، وذكر عدد المعامل التي تعمل بنسبة ما دون السبعين بالمائة. طيب، السبعون بالمائة شيء يمكن قبوله، ولكن ما دون الخمسين بالمائة غير مقبول! بعض هذه المعامل لديها مشكلة سيولة نقدية، أي إن رساميلها المشغلة تعاني من مشكلات - وهذه مهمة البنوك ويجب على البنوك تحمل المسؤولية في هذا المضمار، وكان ثمة تلك اللجنة القيادية في الاقتصاد المقاوم لأمكنها متابعة كل هذه



الأمر - لكن مشكلة بعض هذه المصانع ليست قلة السيولة النقدية، فقد استلموا القروض المصرفية، والمعمل جاهز وحاضر الآن، ولا توجد أية مشكلة، وكما قالوا فالمكائن في بعض هذه المعامل جديدة، لكنها لا تعمل، لماذا؟ لأنهم أنفقوا القروض المصرفية في مكان آخر؛ هذه تستوجب ملاحقة قضائية، يجب أن تتابعوا هذه الحالات وتطلبوا متابعتها. لهذا السبب ندعو إلى «لجنة قيادة». بوجود لجنة قيادة سيمكن متابعة مثل هذه الأمور والحالات. إذا لم تتابع قضية الركود ولم تعالج فسيؤثر ذلك على كل المؤشرات والأمور الاقتصادية. طبعاً هذا القانون الأخير - القانون الذي أشاروا له - قانون جيد، لكن القانون لا يكفي. لا بدّ من دعم المراكز الإنتاجية وتأمين السيولة النقدية وتأمين الأرصد المشغلة، والتصدي الجاد للذين تركوا الوحدات الإنتاجية الجاهزة للعمل والإنتاج، راكدة عاطلة عن العمل، كل هذه الأعمال لازمة وضرورية. وقد قلتُ في جلسة سابقة - إحدى الجلسات التي كانت لنا مع الأعضاء - وأعود هنا لأؤكد: النظام المصرفي يجب أن يمارس دوره، بمعنى أن النظام المصرفي يتوجب أن ينزل إلى الساحة بكل ثقله.

من الأعمال التي اقترحوها وذكروها لنا، وقالوا إن أرضيتها جاهزة، إحالة بعض المشاريع للقطاع الخاص. طبعاً ينبغي توفير مشجعات للقطاع الخاص. توجد الآن أموال سائبة، توجد بلا شك أموال سائبة. حسب التقارير التي زوّدوني بها هناك ٤٠٠ ألف مليار تومان من المشاريع الراكدة المتوقفة - وكلها حكومية - وإذا استطعنا إحالة عشرة بالمائة منها للقطاع الخاص فلاحظوا ما الذي سيحصل، سيدخل أربعون ألف مليار تومان فجأة إلى سوق العمل، وهذا على جانب كبير من الأهمية. من هذه المشاريع المتوقفة والمعطلة الآن - أي من هذه الأربعمئة ألف مليار تومان - لو منح القطاع الخاص عشرة بالمائة منها لحدث شيء مهم في البلد. هذه حقاً من الأعمال التي ينبغي البرمجة لها والعمل فيها.

وقطاع الزراعة مهم بدوره. طبعاً عقيدتي هي أن السيد حجتي يستطيع العمل حقاً. إنه في رأيي من الوزراء حسني السابقة في العمل، ويستطيع القيام بهذا العمل حقاً، لكن الشيء الذي نتوقعه منه ومن المنظومة كلها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج المحاصيل الحيوية. بمعنى أن لا ينظر في مجال الاكتفاء الذاتي لكلام هذا وكلام ذاك كأن يقولوا القمح في الخارج أزهّد ثمناً وما إلى ذلك. يجب أن نصل للاكتفاء الذاتي، ينبغي أن نبلغ درجة الاكتفاء الذاتي في المواد الحيوية.

يجب الاستفادة من المهندسين الزراعيين. قلتُ للسيد روحاني ذات مرة إننا كنا في زيارة لإحدى المحافظات - وأحال أنها محافظة همدان - وحينما ذهب الأصدقاء للتجوال والبحث أبلغونا إن الزراعة في مناطق مختلفة من هذه المحافظة مزدهرة جداً. وحين سألوا تبين أنهم استخدموا المهندسين الزراعيين الشباب، وهم كثر في تلك المحافظة والحمد لله. توجهوا إلى هناك، وساعدوهم، وسمعوا كلامهم وتوجيهاتهم، هذه أمور تساعد على تحسين العمل. هذه أمور بحاجة إلى برمجة وتخطيط، وهي ليست

عملية صعبة جداً، تحتاج إلى دعوة عامة وتشخيص وبرمجة وتوزيع مهام، وهي أعمال تستطيعون القيام بها، فانفعوا من طاقات هؤلاء.

وهناك نقطة حول استخدام التقنية. نفس قضية المياه هذه التي أشاروا لها - توزيع المياه والاستهلاك الأمثل للمياه - على جانب كبير من الأهمية. والحيلولة دون الاستيراد. وأعود هنا لأؤكد، وأنتم تقولون إننا منعنا الاستيراد، ولكن توجد في الأسواق فواكه مستوردة. يا أخي من أين يجب أن تستورد إيران فاكهة تكون أفضل من فاكهتنا؟ ذات مرة، في زمن رئاستي للجمهورية، جاء شخص من بلد عربي - ولن أذكر الاسم - وقدم لي هدية هي علبة جميلة جداً من التمر. فقلتُ إن هذا مصداق حقيقي لناقل التمر إلى هجر. لدينا كل هذا التمر - هذا التمر «مضافي» وتمور جنوب البلاد المتنوعة، سواء في محافظة فارس، أو في محافظة خوزستان، أو في بلوشستان - وإذا به يأتينا بتمر، ولكن بشكل معلب. أخذت هذه الهدية في حينها إلى هيئة الحكومة وقلتُ لهم قارنوا هذا التمر بالتمر في بلادنا! تمورنا أفضل منه، ولكن كم هذا التعليب جميل. وكانت تمورنا في ذلك الحين توضع في تلك الأكياس بطريقة فلانية، وتكدس بالكرات في حصران وتغلق رؤوسها وتعرض! وقد تحسن الوضع الآن بعض الشيء. على كل حال استيراد الفاكهة استيراد منفلت.

قضية أساسية أخرى تتعلق في الغالب بوزارة الزراعة - لكنها ليست من اختصاص وزارة الزراعة فقط - هي التركيز على القرى والأرياف. يجب جعل هذه القضية من الأجزاء الأساسية لتخطيط الحكومة وبرامجها: أن نركز على القرى والأرياف. تحدثنا عن هذا الموضوع كثيراً على مدى سنين، لكن هذا الأمر لم يحصل على الصعيد العملي. علينا نقل الصناعات التبديلية إلى الأرياف وإلى بعض المدن. شاهدت في أرومية التفاح متساقطاً على الأرض! فقال إنه غير مجد اقتصادياً، وتكاليف العمال أكثر بكثير من الأموال التي تعود علينا من بيع التفاح، أو الخوخ، أو المشمش، أو العنب. تحتاج تلك الأماكن إلى صناعات تبديلية. لدينا في كثير من مناطق البلاد فواكه لا يكون حصادها وبيعها مجدياً اقتصادياً لأصحاب البساتين. إذا كانت لدينا صناعات تبديلية ومجففات يمكننا الاستفادة منها هناك، فيجب القيام بهذا العمل. والإمكانات الكامنة استثنائية، استثنائية حقاً. شاهدتُ في إيران شهر طماطم بحجم البطيخ (الشمام)! ولم تكن واحدة مفردة خاصة، كان حصاد الطماطم بهذا الحجم. كان هناك بستان بين بمبور وإيران شهر دعونا - حينما كنتُ منفيماً هناك - وجاءونا بطماطم بحجم البطيخ! وجاءوا ببصل الواحدة منه بحجم كفي هذه! أتذكر أنني أمسكتُ البصلة في يدي وقلتُ أريد قياس حجمها لاستطيع أن أذكره للآخرين، فكان بحجم كفي هذه، ولم تكن أصابعي تنحني حين أمسك تلك البصلة. كانت بهذا الحجم الكبير! لدينا هذه المحاصيل بالتالي. في كثير من الأماكن في مختلف أنحاء البلاد توجد مثل هذه

الإمكانات. إذا اهتمنا بالصناعات الريفية وإذا اهتمنا بالأرياف وبهذه البساتين، لكان ذلك خير خدمة للقرى والأرياف ولفقرائنا في الأرياف والأماكن الأخرى.

وقد دوّنت هنا شيئاً عن قطاع المعادن، ولكن أدركنا الوقت (ولا نروم الضغط كثيراً على السيد نعمت زاده). ما رفعوه لي في التقارير هو أننا نستثمر كحد أعلى خمسة عشر بالمائة من احتياطات المعادن والمناجم في البلاد، خمسة عشر بالمائة! علينا أن نجعل المعادن بديلاً للنفط، علينا أن نستطيع ذلك حقاً. قلت قبل سنين - ربما قبل عشرين سنة - للحكومة آنذاك إن علينا أن نفعل ما من شأنه أن نستطيع متى ما أردنا إغلاق آبار النفط في بلادنا، فلا نخاف من قلة الزبائن ولا من قلة الأسواق ولا من حاجتنا لأموال النفط. يجب أن نصل إلى هذا الطور. علينا التفكير بشكل حقيقي من أجل توفير بديل للنفط. تلاحظون أي وضع حصل للنفط! إشارة واحدة من القوى الكبرى والعناصر الخبيثة في المنطقة بعضهم لبعض تؤدي إلى هبوط النفط فجأة من مائة دولار إلى أربعين دولاراً! كم شهر استغرق هبوط النفط من مائة دولار إلى الآن؟ هذه البضاعة لا يمكن الوثوق بها، ولا يمكن اعتبارها جزءاً من مصير اقتصاد البلاد لتمشية أمور البلاد وتكاليفها، وربط هذه الأمور بمثل هذه البضاعة. النفط نفطنا، لكن أمره بيد آخرين وعائداته أغلبها للآخرين. أكثر من المقدار الذي نستفيده من تصدير النفط، تستفيد منه تلك الحكومة المستوردة للنفط في أوروبا أو غير أوروبا، حيث تحيي الضرائب وغير ذلك. نحن نعطي نفطنا ونأخذ المال، وهي تأخذ النفط منا وتأخذ المال من شعبنا. أرباح تلك الحكومات من بيع النفط أكثر من أرباح حكومتنا، فأية صفقة خاسرة هذه؟ في بعض المواطن كنا مضطرين لإنتاج النفط، ولم يكن أمامنا سبيل غير ذلك، ولكنني للحقيقة لا أفرح من أعماق قلبي عندما أسمع بزيادة صادرات النفط وإنتاجه، أفكر دوماً بأن علينا أن نجد بديلاً له. وعلى ذلك، لو أردنا أن نجد بديلاً فالمعادن من أفضل البدائل.

ثم ينبغي أن نتجنب بشدة بيع خامات المعادن. لدينا معادن قيمة. في محافظة كرمان أو في جنوب خراسان، لدينا أحجار قيمة للغاية. أن نقلع هذه الأحجار هكذا مباشرة ونبعثها إلى إيطاليا ليقوموا هم بتبديلها ويربحوا قيمتها المضافة عشرة أضعاف، وقد يبعثونها مرة أخرى في بعض الأحيان لنا ويصدرونها إلى داخل البلاد، فهذا ما يحزّ في النفس. إذن، هي بدورها قضية. واعتقد أن قضية القطاع الخاص مهم أيضاً في مجال المعادن. والمحافظات كما يرفعون لي من تقارير، المحافظات وأفراد من هذا القبيل، يقولون ويصرحون بأنهم يستطيعون إشراك القطاع الخاص في قضية المعادن وبعض المجالات الأخرى.

وقضية المياه التي دونتها على جانب كبير من الأهمية. وإشارة السيد چيت چيان صحيحة تماماً. انخفاض المياه الجوفية قضية بالغة الأهمية. هذه البرمجة التي يقولون إنهم قاموا بها ليست كافية - البرمجة تمثل خمسين بالمائة من العمل أو أقل - يجب متابعة الخطة والبرامج والسير والعمل. وأنتم طبعاً أهل لهذه

الأعمال والحمد لله. وهناك بالإضافة إلى الاقتصاد في استهلاك المياه، إصلاح نظام الري، وإصلاح أسلوب الزراعة في كل منطقة.

النقطة الأخيرة تتعلق بالخطة الخمسية السادسة (٩) ويكاد الوقت يفوت عليها. لا بدّ لكم أن تعدوا الخطة الخمسية السادسة بأسرع ما يمكن إن شاء الله، وكما قلنا سلموها لمجلس الشورى الإسلامي متطابقة تماماً مع الاقتصاد المقاوم وبسرعة. لأنني أعتقد أنها يجب أن يصادق عليها هذه السنة، أي ينبغي القيام بهذا العمل بأسرع ما يمكن. اسحبوا مجلس الشورى إلى العمل وإلى وسط الساحة، حتى يتابع الأعداء في مجلس الشورى الأمر بشكل جاد، وسيستطيعوا إنجازه إن شاء الله.

ساعدكم الله وأعانكم، ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ (١٠)، من الله بالسكينة والطمأنينة على قلوبنا جميعاً، وهذه السكينة والطمأنينة على الضد من حالة اضطراب الأذهان والأفكار وطوفانها، وهذا من شأنه ازدياد حتى إيمان الإنسان: ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾، بمعنى أن ذلك الاطمئنان يؤدي إلى زيادة الإيمان. والطمأنينة تحصل بفضل الثقة بالقدرة الإلهية، لذلك يقول بعد ذلك: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (١١). أعانكم الله، ونحن ندعو لكم دائماً، وسيكون العمل من أجل الناس والعمل في سبيل الله وبإخلاص ضمن برامجنا جميعاً إن شاء الله، وسيبارك الله تعالى ويتقبل الأعمال.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١ - قبيل كلمة الإمام الخامنئي في هذا اللقاء، تحدث حجة الإسلام والمسلمين الدكتور حسن روحاني رئيس الجمهورية، والدكتور إسحاق جهانگيري النائب الأول لرئيس الجمهورية، والمهندس محمد رضا نعمت زاده وزير الصناعة والمعادن والتجارة، والمهندس چيت چيان وزير الطاقة، والمهندس بيژن نامدار زنگنه وزير النفط، والمهندس محمود حجتى وزير الجهاد الزراعي، والدكتور حسن قاضي زاده هاشمي وزير الصحة والعلاج والتعليم الطبي، رافعين تقاريرهم عن العمل في وزاراتهم.

٢ - وزير السكن والإعمار.

٣ - رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

٤ - سورة الفتح، الآية: ٧ .

٥ - وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي.

٦ - بحار الأنوار، ج: ١٠٠ ، ص: ٩ .

٧ - وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي.

٨ - ابتسام الإمام الخامنئي وضحك الحضور.

٩ - الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

١٠ - سورة الفتح، شطر من الآية: ٤ .

١١ - م ن .

